جامعـة المنصــورة
كليـــة التربية
–

متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم بمدينة الرياض

إعداد
الباحثة/ مي بنت إبراهيم صالح الجريسي
مشرفة تربوية- إدارة تعليم الرياض
may-aljeraisy@hotmail.com

إشراف
د./ فهد بن عباس العتيبي
أستاذ مشارك – جامعة الملك سعود
fhotibi@KSU.EDU.SA

مجـــلة كلـــية التربية – جامعـــة المنصـــورة
العدد ١١١ – يوليو ٢٠٢٠

متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم بمدينة الرياض

مي بنت إبراهيم صالح الجريسي

الملخص

هدفت الدّراسة إلى التعرّف إلى واقع ومتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم من خلال النظام الإلكتروني (نور)، من وجهة نظر المشرفات التربويات في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، واستخدمت الدّراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتكوّنت من مجالين، وهما: المجال الأول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية ، والمجال الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية ، في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، وتكوّن مجتمع الدّراسة من جميع المشرفات التربويات في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (٥٣٥)مُشرفة تربوية للعام الدراسي١٤٣٩/١٤٤٠هـ، وبلغت عينة الدّراسة (١٥٠)مُشرفة تربوية، وأظهرت نتائج الدّراسة أن استجابات أفراد عيّنة الدّراسة حول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في مدينة الرياض جاء بدرجة "متوسطة"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي(٣,٢١)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين استجابات أفراد عيّنة الدّراسة حول متطلبات توفير (القوانين والأنظمة، الإفصاح والشفافيّة، المساءلة والمحاسبية) في نظام نور، تُعزى لمتغيّريْ (المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة في المجال الإشرافي). وقد قدّمت الدّراسة العديد من التوصيات التي يؤمل أن تسهم في تفعيل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم من خلال النظام الإلكتروني (نور).

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية، المشرفات التربويات، مدينة الرياض، مكاتب التعليم، نظام نور.*

Abstract:

The study aimed to identify the reality and implementation requirements of e-governance in education offices through the electronic System (Noor) from the educational supervisors point of view in education offices at Riyadh city, the study used the descriptive survey approach, and the questionnaire as a study tool for collecting the data and it was consisted of two areas, the first area is the reality of implementing e-governance in in education offices at Riyadh city and the Second area is the implementation requirements in the education offices in Riyadh city, the study population consisted of all the educational supervisors in the education offices at Riyadh City with a number of (535) educational supervisor for the academic year 1439/1440H, and the study sample was (150) educational supervisor,

The study results showed that the study members responses about the reality of implementing e-governance at education offices in Riyadh city came with a "medium" degree where the arithmetic average was (3.21), the results showed also that there were no statistically significant differences at the indication level of ($0.05 = \alpha$) between the study members' responses about the requirements of providing (laws and regulations, disclosure and transparency, accountability and accounting) in Noor system, according to the variables of (academic qualification, years of experience in supervision field). The study reached to a set of recommendations that hopefully contribute to activate the implementation of e-governance in the education offices through the Electronic System (Noor).

Key words: governance, e-governance, educational supervisors, Riyadh, education offices, Noor system.

المقدمة:

ألقت التغيرات في شتى المجالات المعرفية والسلوكية والتقنية، مزيداً من التنافس في المجتمعات للوصول لأفضل المستويات، وفي ظلّ هذا التنافس تتعاظم الدعوة لتطوير الأنظمة الإدارية والتعليمية، والاستجابة للمستجدات في المؤسسات التعليمية كافة، للوصول إلى مستويات رفيعة القيمة، وعالية المضمون في تنفيذ الأعمال التعليمية والتربوية.

ولتحقيق هذه الغايات وضمان نجاح هذه التجديدات يتعين على مكاتب التعليم كواحدة من العناصر الفاعلة في منظومة التعليم، مسؤولية إصلاح وتطوير أدواتها، وتحسين آليات عملها آخذة بعين الاعتبار المفاهيم الحديثة للإدارة والأنظمة التقنية الجديدة؛ لضمان نجاحها في تهيئة وتحسين الإمكانات البشرية والمادية في المدارس التابعة لها.

وتعدّ الحوكمة الإلكترونية مشروعاً حيويّاً في الوقت الحالي، تبنّته رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، حيث تمثل المعيار الحقيقي للتطور الإلكتروني والمعلوماتي، يقضي استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحكم الإداري والتنظيمي الرشيد والذي سيؤدي إلى ربط مؤسسات الدولة كافة بنظام مميّز يقضي على الروتين ويعزز كفاءة الإنفاق المالي وإنجاز المعاملات كافة بسرعة ويُسر (عمران والجراح، ٢٠١٤).

وقد تبنّت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية فكرة الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات، واستثمارها في تقديم خدماتها الإلكترونية من خلال استحداث برنامج نور؛ والذي يمثل النظام المركزي لوزارة التعليم لاسيما فيما يخص الجانب الإداري والتربوي، ويحتوي "نظام نور" على

عدد كبير من الأنظمة الفرعية، ويمثّل نظام الإشراف التربوي أحد أبرز هذه الأنظمة (الدخيل، ١٤٣٥).

الجدير بالذكر أن اعتماد الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم من خلال الاستفادة من "نظام نور" الإلكتروني يتوقّع أن يُحدث تطوّراً نوعيّاً في أداء العاملين في مكاتب التعليم، وفي مقدمتهم المشرفات التربويّات، من خلال تبنّي أساليب إدارية حديثة، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدّراسة لبحث متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم في مدينة الرياض.

مشكلة الدّراسة:

بذلت المملكة العربية السعودية جهداً كبيراً لمواكبة العصر ومتطلباته، وذلك بإدخال التقنيات الحديثة في مجال الإدارة، والعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، والتوسّع في استخدام أساليب التعاملات الإلكترونية، وفق توصيات خطة التنمية العاشرة للدولة (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩)، إلا أن استفادة المؤسسات التعليمية لا ترتقي إلى الطموحات المنشودة، حيث أظهرت نتائج دراسة (القرزعي، ١٤٣٧) وجود صعوبات تقنيّة ومعلوماتيّة، وصعوبات مالية تحدّ من تطوير أداء مكاتب التعليم. إضافة إلى بطئها في مواكبة الثورة المعلوماتية، حيث أشارت دراسة (المحرج، ٢٠١٦) إلى الحاجة الماسة لتطوير الأداء التنظيمي لمكاتب التعليم وذلك لمواكبة التغيرات والمستجدات الحديثة في الإدارة.

وقد فرض اختلاف مبادئ حوكمة العمل الإلكتروني، عن مبادئ حوكمة العمل التقليدي، ضرورة توفير المعلومات واللوائح والإجراءات كافة إلكترونيّاً، وتسهيل إمكانية الوصول لها، على اعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفتاح الذي يسرّع ويحسن تدفّق المعلومات بين المؤسسات والعاملين فيها ويتيح فرصة المشاركة من خلالها، وقد أوصت العديد من الدّراسات كدراسة (أبا الخيل، ٢٠١٢) إلى ضرورة توظيف التقنية الحديثة وتفعيل أساليب الحكومة الإلكترونية في مكاتب التعليم في نشر وتداول المعرفة، وأوصت دراسة (الغامدي، ٢٠١٣) بضرورة تصميم نظام للرقابة والمتابعة يسمح بانسياب المعلومات، ويضمن أداء المهام المفوض لها بشكل صحيح.

وأكدت العديد من الدّراسات التي تناولت الحوكمة الإلكترونية، على كونها ضرورة ملحة لمواجهة تحديات المستقبل كدراسة كومار ومروجادس (Kumar&Murugadoss, 2010) حيث أظهرت في نتائجها أن استخدام الحوكمة الإلكترونية تساعد على زيادة إنتاج العاملين في قطاع التعليم في الهند، كما تساعد على تحليل أسباب إخفاق العملية التعليمية، وجعل العاملين عرضه للمساءلة والمحاسبية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية لنظام الحوكمة الإلكترونية جاءت هذه الدّراسة، استثماراً للمال والجهد، وسعياً لتسريع عملية التطوير وفق متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدّمة وتحسين معايير الحوكمة الإلكترونية، وعلى حدِّ علم الباحثة تعدّ هذه الدّراسة الأولية في تناول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم، ويمكن صياغة مشكلة الدّراسة في سؤال رئيس: ما متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات؟

أسئلة الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات؟
٢. ما متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية وفق المبادئ الآتية: (القوانين والأنظمة، والإفصاح والشفافية، والمساءلة والمحاسبية)، في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم تُعزى لاختلاف متغيّري (المؤهل الدراسي– سنوات الخبرة في المجال الإشرافي)؟

أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة التعرّف إلى:

١. واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات.
٢. تحديد متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية وفق المبادئ الآتية: (القوانين والأنظمة، والإفصاح والشفافية، والمساءلة والمحاسبية)، في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات.
٣. الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم، من وجهة نظر المشرفات التربويات تبعاً لمتغيّري (المؤهل الدراسي– سنوات الخبرة في المجال الإشرافي).

أهميّة الدّراسة:

تبرز أهمية الدّراسة في توافق موضوعها مع التوجّه المحلي والعالمي نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وهي أحد المفاهيم التنظيمية المهمة والتي تعدّ واحدة من تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ومن المتوقّع أن تسهم هذه الدّراسة في إثراء موضوع الحوكمة الإلكترونية، حيث يعدّ من المواضع القليلة في الدّراسات العربية خاصة في قطاع التعليم، كما يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في تحقيق الأمور التالية:

١. المساعدة في تجويد العمل الإشرافي وتحقيق التميّز المؤسسي في مكاتب التعليم بتسليط الضوء على متطلبات الحوكمة الإلكترونية.
٢. مواكبة التوجه العالمي للحوكمة الإلكترونية، كمتطلب اقتصادي واجتماعي داعم للتنمية مطوّراً للأداء، ومحقّق للكفاءة والفاعلية.
٣. تعزيز الدور الفني والإداري "لنظام نور" داخل مكاتب التعليم بما يحقق تطبيق الحوكمة الإلكترونية ويهدف لتجويد الأداء.
٤. تزويد صناع القرار بمكاتب وإدارات التعليم، بواقع التطبيق الفعلي للحوكمة الإلكترونية، وتسليط الضوء على متطلبات لتطوير "نظام نور".

حدود الدّراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدّراسة على تناول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم العام، في النظام الإلكتروني "نظام نور".

الحدود الزمانية والمكانية: طُبقت أداة الدّراسة على المشرفات التربويات في مكاتب التعليم العام بمدينة الرياض في الفصل الدراسي الثاني (١٤٣٩-١٤٤٠هـ).

مصطلحات الدّراسة:

١. **الحوكمة الإلكترونيّة (E-governance):** أداة لممارسة العملية الإدارية عبر الشبكة الإلكترونية، من خلال تقديم الخدمات للمجتمع عامة والفرد خاصة إلكترونيّاً، من أجل إضفاء مزيد من المساءلة والسرعة والشفافية على أداء المؤسسات، ونشر المعلومات إلكترونياً للعموم وللمؤسسات الأخرى (الشجيري، ٢٠١٨).

وتعرّف الباحثة الحوكمة الإلكترونية إجرائيّاً بأنها: مجموعة القوانين والأنظمة المعلنة إلكترونيّاً، والتي تحكم وتوجه العمل داخل مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية للوصول لمستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والمساءلة والمحاسبية بهدف تحسين الأداء وتحقيق التميز المؤسسي.

٢. **نظام نور**: هو نظام معلوماتي إلكتروني (عبر الإنترنت) شامل للعملية التعليمية يعتمد على أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجال الإدارة التربوية الإلكترونية، ويغطي جميع المدارس التي تشرف عليها وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ويوفّر النظام العديد من الخدمات الإلكترونية للطالب، والمعلم، وولي الأمر، ومدير المدرسة، ومكاتب التعليم ومديري الإدارات التربوية في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، والوزارة بوكالاتها كافة، كما يساهم النظام في إعداد التقارير اللازمة وتوفير المعلومات الأساسية عن العملية التربوية عند الحاجة إليها وبالكيفية المرغوب فيها للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى لصانع القرار في الوزارة (الحبيب، ٢٠١٥).

٣. **مكاتب التعليم**: وحدات إدارية تابعة لإدارة التعليم بالمنطقة، تقوم بالتوجيه، والمتابعة والإشراف على سير العملية التعليمية والتربوية للمدارس التابعة لها وتقويمها، بما يحقق أهدافها، وبرامجها وخططها: "الإدارية، والمالية، والخدمية في أقصر وقت وبأقل تكلفة" (المعايطة، ٢٠٠٧).

الإطار النظري والدّراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مفهوم الحوكمة الإلكترونيّة:

تمثّل الحوكمة الإلكترونية مدخلاً أساسيّاً لضبط وتحسين الأداء في مختلف مؤسسات المجتمع المحلي، أو مؤسسات القطاع الخاص، من خلال توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في الإدارة، مع إحداث تغيرات على مستوى التنظيم وسلوكيات الأفراد بهدف تحقيق الشفافية، والمساءلة في اتخاذ القرارات، وتحقيق جودة الخدمات، وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية (مريزيق ولونيس، ٢٠١٤)، ويعرّف (الشريف وآخرون، ٢٠١٣، ص١٩٠) الحوكمة الإلكترونية بأنها: "إطار من القوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز ركائز الحكم الرشيد".

وتذكر (لواطي، ٢٠١٥، ص٤٥) بأنها: "مجموعة النظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الشبكات الإلكترونية المناسبة، والفاعلة لتحقيق الأهداف المنشودة"، وهي أداة لتطبيق الحوكمة بوسائل إلكترونية، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفاعلية والسرعة والشفافية على أداء المؤسسة، ونشر المعلومات للعموم، وللمؤسسات الأخرى.

ومـن خـلال التعريفـات السـابقة، تعـرّف الباحثـة الحوكمـة الإلكترونيـة بأنهـا: مجموعـة القوانين والأنظمة المعلنة إلكترونيّاً والتي تحكم وتوجّه العمل، داخل مكاتب التعليم، للوصول لمستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والمساءلة والمحاسبية بهدف تحسين الأداء وتحقق التميّز المؤسسي.

أهمية الحوكمة الإلكترونيّة:

تعدّ الحوكمـة الإلكترونيـة وسيلة فاعلـة لتطـوير بيئـات العمـل، وتنظيمهـا لارتباطهـا بالجوانـب التنظيمية، والمحاسبية والمالية والاجتماعية، من خلال ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطوير المستمر، بتوظيف النماذج المستندة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق معايير الحوكمة، خاصة مع التوجّه للانتقال إلى الفضاء الإلكتروني واستثمار وسائل التقنية الحديثة.

وتبرز أهمية الحوكمة الإلكترونية كما يذكر (الشريف وآخرون، ٢٠١٣) في المساعدة في إيجاد أطر وقوانين تحكم إطلاق الخدمات الإلكترونية وتوفّر المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرارات، كما تضمن الحوكمة الإلكترونية رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الأداء؛ من خلال تأكيد الشفافية في الممارسات وتبسيط الإجراءات، والتخلّص من الروتين، بما توفّره من قنوات اتصال فاعلة ومباشرة للأطراف كافة في المنظمة.

وتحدّد الحوكمة الإلكترونية الأدوار التنظيمية والمسؤوليات والمهام للأفراد داخل بيئات العمل، وتضمن الموازنة بينها بما يحقق العدالة، كما تعزّز الحوكمة الإلكترونية الثقة والمصداقية بين الإدارات والأفراد العاملين والمستفيدين؛ بما توفّره من بيئات عمل وعلاقات متميّزة.

وفي ضوء ذلك تُرجِع الباحثة أهمية الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في النقاط الآتية:

- مساعدة مكاتب التعليم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- تأكيد الشفافية في الإجراءات وتعزيز القدرة التنافسية.
- تطوير وتحسين بيئة العمل بما يحقّق التميّز في الأداء.
- قياس الأداء ومعالجة أوجه القصور.
- توفير نظام رقابة وإشراف إلكتروني، يضمن سلامة التطبيق القانوني لإجراءات العمل، وحسن الأداء وحفظ حقوق ومصالح المشرفات التربويات في مكاتب التعليم بما يحقّق رضا المجتمع.

أهداف الحوكمة الإلكترونيّة:

تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى تحقيق أهداف الحوكمة عموماً؛ لارتباطها بعناصرها ومبادئها الأساسية كافة، وذلك باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات للحوكمة الإلكترونية، فالحوكمة تستهدف المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال، لتحقيق الشفافية، والعدالة، ومنح الحق للمساءلة والمحاسبية لحماية الأفراد، وحماية مصالح الجميع.

ويذكر (غنيمي، ٢٠١٧) أن الهدف الأساسي من الحوكمة الإلكترونية هو التأكد من توافق أهداف نظام تقنية المعلومات والاتصالات المعتمد في المؤسسات مع الأهداف الاستراتيجية لها، ومن أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الحوكمة الإلكترونية: زيادة قدرة واستجابة المؤسسات، من خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق الحوكمة وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة والمحاسبية، بنشر ودعم خدمات الحوكمة الإلكترونية داخل المؤسسات وتعزيز تكافؤ الفرص.

وتهدف الحوكمة الإلكترونية إلى تحسين جودة وكفاءة وظائف الإدارة كاملة (التخطيط والتنفيذ والرقابة) وتوفير الخدمات إلكترونيّاً، الأمر الذي ينعكس على تطوير بيئة العمل، ومواكبة النمو الاقتصادي، وتعزيز المجتمع المعرفي، وسد الفجوة الرقميّة، والالتزام بالقوانين.

وتتبنّى الحوكمة الإلكترونية ضمن أهدافها، الاستثمار في رأس المال البشري وتوفير التدريب لبناء مهارات وقدرات تقنية على مستوى المجتمعات المحليّة، وتعزيز التفاعل بين المواطن والدولة وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في الشؤون العامة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي (الشريف وآخرون، ٢٠١٣، ص١٩٥).

ومما سبق، تستخلص الباحثة أن أهم أهداف الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم، تتمثل في تعزيز الفاعلية والكفاءة الداخلية والخارجية في مكاتب التعليم، من خلال تكوين بيئة عمل إلكترونيّة مواكبة للمستجدات، والتي تقتضي تشكيل القوانين والأنظمة التي يسترشد بها قيادات مكاتب التعليم؛ لإضفاء الشرعية على الإدارة الإلكترونية، مما يكفل الديمقراطية والعدالة للجميع.

كما تهدف الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم تعزيز الإفصاح والشفافية إلكترونياً داخل مكاتب التعليم، من خلال العمل وفق آليات معلَنة إلكترونيّاً تتسم بالوضوح وتمكن المشرفات التربويات من أداء أعمالهن كاملاً، إضافة لتوفير حق المساءلة الإلكترونيّة لجميع الأطراف في مكاتب التعليم، الأمر الذي يؤكّد تعزيز المشاركة الإلكترونية لجميع المشرفات التربويات في عمليات اتخاذ القرار.

مبادئ الحوكمة الإلكترونيّة:

تحقّق الحوكمة الإلكترونية المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، وتشير الأدبيات إلى تعدّد مبادئ الحوكمة عند كثير من الكُتّاب، ويمكن تحديد المبادئ الرئيسة المشتركة كما يذكرها (البسام، ٢٠١٦)، على النحو الآتي:

١) القوانين والأنظمة:

تمثل الأساس التنظيمي والقانوني الذي ينظّم العمل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ويعدّ مبدأ سيادة القوانين والأنظمة عنصراً مهماً في تحقيق العدالة بين جميع العاملين في المؤسسات التعليمية، ولا يعدّ تنظيماً إدارياً أو قانونيّاً فحسب، إنما هو حق من حقوق العاملين، بما يضمنه من توفير بيئة مناسبة للأعمال وآمنة من المخاطر.

ومن العناصر الأساسية في تطبيق مبدأ القوانين والأنظمة الالتزام بالتجديد، والشمولية لضمان تحقيق مستويات عالية من الحكم الرشيد، وتعدّ جودة القوانين والتشريعات ودرجة تلبيتها لحاجات العاملين في المؤسسات التعليمية، مؤشراً مهمّاً لقدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق مبدأ العدالة، والمساواة بين العاملين وخلق بيئة تنظيميّة، وإدارية جاذبة ذات كفاءة وفاعلية تدعم القوانين والأنظمة وتحقق التميز المؤسسي.

٢) الإفصاح والشفافية:

يقصد بالإفصاح والشفافية "حرية الوصول إلى المعلومات، وما يقابلها من الإفصاح عنها، ويعني من زاوية أخرى العلنيّة في مناقشة الموضوعات، وحريّة تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام" (مرزوق، ٢٠١٢، ص٦٩).

وأوضح (الشويخ، ٢٠١٤) من أن الشفافيّة تعني "تقديم صورة حقيقيّة لكل ما يحدث" وأن الإفصاح والشفافية تتحقّق من خلال: دقة الإفصاح، التوقيت الملائم لذلك، شمولية الإفصاح، مراجعة المعلومات المفصح عنها والتأكد من صدقها ودقّتها وموضعيتها، مع توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين، ويعدّ هذا المبدأ من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية، من خلال توفير المعلومات كافة بدقة ووضوح والإفصاح عنها للجميع في الوقت المناسب.

٣) المساءلة والمحاسبيّة:

تعدّ المساءلة والمحاسبية ركيزة أساسية للحكم الرشيد، وتعني أن يخضع أصحاب القرار للمحاسبة من قبل الأطراف ذات العلاقة بالقرار الذي تم اتخاذه، ويُبنى نظام المساءلة والمحاسبية

بعد تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام بين العاملين في المؤسسات التعليمية، بما يضمن مساءلة ومحاسبة المقصّرين على تقصيرهم في أداء مهامهم وتحديد مواضع الخلل، ويساعد تطبيق نظام المساءلة والمحاسبية متخذي القرار في الرقابة على الأداء، وتقليل الفساد المالي والإداري بما يكفل جودة المخرجات، ويعدّ مبدأ الشفافية أداة مهمه نحو تطبيق حقيقي لمبدأ المساءلة، فغياب نتائج الأداء، أو عدم الوضوح في القوانين والأنظمة يعزّز غياب المساءلة والمحاسبية (أبو النصر، ٢٠١٥).

وقد بيّن (مرزوق، ٢٠١٢) أنّ مفهوم المساءلة يعني وجود أساليب وطرق مقننة ومؤسسية تمكّن من محاسبة الشخص المسؤول، ومراقبة أعماله، وتصرّفاته، وإدارته لشؤون العمل، مع احتمالية إقالته، إذا أخلّ بثقة الناس أو استخدم سلطته بغير محلها، وتكون هذه المساءلة مضمونة ومتحقّقة بحكم القانون، وعموماً تستهدف المساءلة والمحاسبية تمكين المواطنين والأفراد والمنظمات غير الحكومية ذوي العلاقة، من مساءلة ومحاسبة الموظفين والمسئولين، من خلال الأدوات اللازمة ودون أن تؤدي هذه العملية إلى تعطيل في سير العمل، ويمكن أن تراعى المساءلة والمحاسبية في المؤسسة التعليمية من خلال تحديد صلاحيات ومسؤوليات الرئيس، والمرؤوس، وأسس ومعايير جودة الأداء، مع الحرص على تطبيق نظام الجودة والاعتماد في أعمالها وأنشطتها كافة، والعمل على إيجاد نظام واضح وفاعل للرقابة الداخلية، ولائحة نظامية لمساءلة ومحاسبة منسوبيها.

مؤشّرات قياس الحوكمة الإلكترونية:

تركّز أداة مؤشرات قياس الحوكمة الإلكترونية على قياس وتقييم مستوى المواقع الإلكترونية، وعلى هذا الأساس تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسة يتم على ضوئها قياس وتقييم مستوى حوكمة المواقع الإلكترونية، للمساعدة على خلق بيئة حوكمة إلكترونية ناجحة، كما يذكر (أحمية، ٢٠١٤)، وتذكر (لواطي، ٢٠١٥)، حيث يفحص المؤشر الأول مدى الخصوصية والأمان في المواقع، من خلال التحقّق من سياسات الخصوصية والأمن المتوفر في المواقع الإلكترونية.

ويقيس المؤشر الثاني قابلية وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني والتنقّل بين صفحاته، ويركّز المؤشر الثالث على قياس محتوى الموقع الإلكتروني، ومدى ارتباط المعلومات التي يقدّمها بالمؤسسة وطريقة عرضها والوصول إليها، وتعدّ الخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني سواءً للعاملين في المؤسسة أم المستفيدين الخارجيين المؤشر الرابع من مؤشرات قياس الحوكمة الإلكترونية، أما المؤشر الخامس فيهتم بقياس المشاركة، ومدى استطلاع الآراء لجميع الأطراف المتعاملين مع الموقع الإلكتروني.

مع مراعاة أن النتيجة تقديرية، ولا يعدّ قياس الحوكمة الإلكترونية شيئاً جديداً، فالأمم المتحدة وبالتعاون مع الجمعية الأمريكية للخدمات العامة يدعمان فريق عمل من عام ٢٠٠٣ يعمل على قياس مستوى الحوكمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية (لواطي، ٢٠١٥).

التحدّيات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية:

رغم ما يشهده العصر الحالي من تطوّر كبير في تقنية المعلومات والاتصالات، إلا أنه لا زال هناك العديد من التحديات التي تعترض التطبيق الناجح للحوكمة الإلكترونية، فيذكر دندسا وآخرون (Dhindsa & other,2013) أنه من الصعب إدارة ومزامنة الوحدات الإدارية المتعددة في المؤسسات ونشر الأوامر بين جميع المستويات، كما أنه من الصعب توفير البيانات الدقيقة، وفي الوقت المناسب كل مرة، ويرى (الزهيري، ٢٠١١) أن أبرز التحدّيات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية، تتمثّل في: التباين في مستوى التقدّم التقني والبنية التحتية بين المؤسسات، وسيادة التعاملات الورقية في الإجراءات الإدارية بين المؤسسات، وضعف البينيّة التحتيّة للاتصالات وبطء خدمة الإنترنت في بعض المؤسسات، إضافة لعدم وجود شبكة اتصالات محلية تربط المؤسسات.

ويشير (أبو حجر وعابدين، ٢٠١٤) إلى أن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، ما يتعلق بمقاومة التغيير من قبل العاملين في المؤسسات الحكومية والمتعاملين معها، الذي قد يكون من أهم أسبابه القصور في دعم إدارة الموارد البشرية، وعدم المواءمة بين الثقافة التنظيمية في المؤسسات الحكومية وفلسفة الحوكمة الإلكترونية، إضافة إلى ضعف الاتصال والتنسيق بين المستويات الإداريّة في المؤسسات الحكومية، وضعف الموارد المالية والمخصصات لعمليات وأنشطة تقنية المعلومات، مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر أمن ونظم المعلومات في المؤسسات الحكومية.

ومما سبق، ترى الباحثة أن أهم التحديات التي قد تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم العام، تتمثل فيضعف البنية التحتية المادية، وعدم جودة شبكات الاتصالات لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، بالإضافة لعدم وجود إطار تنظيمي، وتشريعات قانونية تراعي متطلبات الحوكمة الإلكترونية، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الإدارة الإلكترونيّة المتكاملة داخل مكاتب التعليم أمراً صعباً، كما يشكل ضعف كفاية الموارد الماليّة والموارد البشرية، وضعف حوافز العاملين في مكاتب التعليم من التحديات الرئيسة التي تعيق إنجاح عملية التحوّل الإلكتروني.

ثانياً: الدّراسات السابقة

الدّراسات العربيّة مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

١. الخلاوي (٢٠١٨) واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض: هدفت إلى التعرّف إلى واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض، ومعوقات تطبيقها، ومتطلباتها من وجهة نظر المشرفات التربويات. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة طبقتها على عيّنة بلغت (٢٤٠) مشرفة تربوية، أظهرت النتائج أن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مكاتب التعليم بالرياض جاءت بدرجة عالية، وجاء ترتيب المبادئ تنازليّاً كالآتي: (الفاعلية- المساءلة- المحاسبية- الشفافية- المساواة)، وكانت الموافقة على وجود المعوقات بدرجة عالية مرتّبة تنازلياً على النحو الآتي: (معوقات تنظيميّة- معوقات تشريعيّة- معوقات شخصيّة).

٢. الهروط (٢٠١٨) الاتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية وأثرها في تميّز الأداء الجامعي: هدفت إلى الكشف عن أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الأردنية على تميّز الأداء الجامعي، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم اختيار عيّنة الدّراسة من الجامعات الأردنية بواقع (٣٤١) عضو هيئة تدريس. أظهرت النتائج أن مستوى الاتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالجامعات كان مرتفعاً، ووجود أثر ذي دلالة إحصائيّة لجميع اتجاهات الحوكمة الإلكترونيّة على تميّز الأداء الجامعي.

٣. الشجيري (٢٠١٨) تقييم واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارات المحلية لمحافظة بغداد: هدفت إلى التعرف إلى تقييم واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في الإدارات المحلية لمحافظة بغداد، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكوّنت عينة الدّراسة من (١٥٠) من الأفراد العاملين في تلك الإدارات المحلية، وتوصلت نتائج الدّراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية (الاستشارة الإلكترونية- الرقابة الإلكترونية- الارتباط الإلكتروني) جاء بدرجة عالية في الإدارات المحلية لمحافظة بغداد.

٤. العثمان (٢٠١٧) تطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في ضوء النماذج العالمية. تصور مقترح: هدفت إلى التعرّف إلى واقع تطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية ومعوقاتها ومتطلبات تطبيقها، اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وبلغت عينة الدّراسة (٤٠١) من مديري مكاتب التعليم ومساعديهم والمشرفين التربويين، أظهرت النتائج أن واقع تطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، ومعوقات التطبيق جاء بدرجة محايد، وجاءت متطلبات تطبيق تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية بدرجة

موافق، ومن أبرز المتطلبات: (إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف، تفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز، وضع مؤشرات أداء واضحة للأداء المطلوب، نشر ثقافة المحاسبية)، وبيّنت الدّراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العيّنة حول واقع تطبيق المحاسبية ومعوقاتها ومتطلبات تطبيقها باختلاف متغير المؤهل العلمي.

٥. المالكي (٢٠١٥) درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للمساءلة التربوية من وجهة نظر مديري مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة: هدفت إلى التعرّف إلى درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للمساءلة التربوية، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للمسألة الإدارية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطُبّقت الاستبانة على مجتمع الدّراسة البالغ عدده (٦٥) مديراً للمرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة، أظهرت النتائج: أن درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للمساءلة التربوية جاء بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للمسألة التربوية تُعزى لصالح (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص) على جميع المجالات، ماعدا مجال (واقع المسألة التربوية)، حيث كانت الفروق لصالح ١٠ سنوات فأكثر.

٦. الزهراني (٢٠١٤) درجة ممارسة مكاتب التربية والتعليم للشفافيّة الإدارية من وجهة نظر المشرفين التربويين بمدينة الرياض: هدفت إلى معرفة درجة ممارسة مكاتب التربية والتعليم للشفافية الإدارية ومتطلبات ومعيقات تطبيقها من وجهة نظر المشرفين التربويين بمدينة الرياض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكوّنت عينة الدّراسة من (١٣٥) مشرفاً تربويّاً، أظهرت النتائج أن مديري مكاتب التربية والتعليم يمارسون الشفافية الإدارية بدرجة منخفضة، وأن المشرفين التربويّين يرون الحاجة لمتطلبات ممارسة الشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم، ومعيقات تطبيقها بدرجة عالية.

٧. الحمود (٢٠١٢) الحوكمة الإلكترونية في التعليم ومجالات التأثير. إطار عمل مقترح لقياس الأثر: هدفت إلى التعرف إلى مدى ضرورة تنفيذ الحوكمة الإلكترونية في قطاع التعليم، ومعرفة مدى طبيعة التغيير في التعليم في ظل وجود ونمو الحوكمة الإلكترونية المبنية على تكنولوجيا المعلومات، واقتراح إطار لقياس مدى نجاح مبادرة الحوكمة الإلكترونية في المؤسسة التعليمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي. أظهرت النتائج أن من سبل

تعزيز التعليم تمكين المتعلمين من الوصول إلى المعلومات الشاملة أو العالمية، وتقديم مبادرات الحوكمة الإلكترونية في التعليم، والاعتماد على برامج الحوكمة الإلكترونية للمعلمين والطلاب والإداريين مع استخدام طرق تدريس بديلة وفاعلة.

الدّراسات الأجنبيّة مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

١. سيددكي وارا (Seddiky& Are, 2015) تطبيق الحوكمة الإلكترونية في قطاع التعليم لتعزيز جودة التعليم البشرية وتنمية الموارد في بنغلادش: هدفت إلى التحقّق من إمكانية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في قطاع التعليم من أجل تعزيز جودة التعليم البشرية، حيث شهد التعلم نمواً هائلاً في السنوات الأخيرة بسبب تطبيق الحكم الإلكتروني في هذا القطاع، واستخدمت الدّراسة المنهج النوعي والكمي، وتم تطبيق الاستبانة من خلال المقابلة الشخصية على (١٢٠) من المعلمين والطلاب والمسؤولين في جامعة شاه جلال للعلوم والتكنولوجيا. أظهرت النتائج أنه على الرغم من وجود بعض القيود في تكنولوجيا المعلومات فقد أسهمت في تحسّن نوعية التعليم وتنمية المهارات البشرية، مما يجعلها مناسبة للسوق العالمية التنافسية.

٢. دهامونيا (Dhamuniya, 2015) الحوكمة الإلكترونية في جامعات راجاستان من حيث التأثيرات والمعوقات: قدّمت نظرة عامة واقعية عن حالة التعليم العالي في واحدة من كبرى الولايات الهندية وهي ولاية راجستان، حيث إنّ الحوكمة الإلكترونية كانت أمراً مثيراً للإعجاب في تلك الولاية، وقام بإعادة بناء مسارات جديدة لتتواكب من التطورات في التعليم على مستوى العالم. أظهرت النتائج أن التحوّل المجتمعي في مجال التعليم سيبقى دون رقابة ما لم يتم تعزيز الحوكمة الإلكترونية، وعملت الدّراسة على تقديم بيانات تعمل على تخفيض النظرة السلبية نحو الحوكمة الإلكترونية.

٣. شرفاستافاورازيداوساكسينا(Shrivastava, Raizada, & Saxena, 2014) دور الحوكمة الإلكترونية لتعزيز نظام التعليم العالي في الهند: هدفت للتحقّق من دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز نظام التعليم العالي في الهند. أظهرت النتائج أن الحوكمة الإلكترونية تساعد في توفير مواطنة فاعلة من حيث التكلفة وسهولة الوصول إليها، مما يعمل على تحسين الخدمات التعليمية ومعالجة المعاملات داخل الحكومة، وبين الحكومة والوكالات الأخرى، حيث أصبح من المهم جدّاً بالنسبة للحكومة تتبّع أداء الجامعات نظراً لكثرتها، إضافة للأدوار المتنوعة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية كالحوسبة وإدارة العمليات والأداء والتقارير

وغيرها، وأن الحوكمة الإلكترونيّة تناسب احتياجات الجامعات والمؤسسات التعليمية لرصد هذه الجوانب.

التعقيب على الدّراسات السابقة:

يتضح مما سبق عرضه من الدراسات السابقة أنه:

- تتفق الدّراسة الحالية مع دراسة الخليوي (٢٠١٨)، ودراسة العثمان (٢٠١٧)، ودراسة الزهراني (٢٠١٤) في اختيار المشرفات التربويات في مكاتب التعليم عيّنة للدراسات، وتختلف عن دراسة المالكي (٢٠١٥)، حيث كانت العيّنة مديري مدارس المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة، بينما كانت عينة دراسة الهروط (٢٠١٨)، ودراسة سيددكي وارا (Seddiky& Are, 2015) أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- اتّفقت الدّراسة الحالية مع الدّراسات السابقة دراسة الخليوي (٢٠١٨)، ودراسة الهروط (٢٠١٨)، ودراسة الشجيري (٢٠١٨)، ودراسة العثمان (٢٠١٧)، ودراسة المالكي (٢٠١٥)، ودراسة الزهراني (٢٠١٤)، ودراسة الحمود (٢٠١٢) في استخدامها المنهج الوصفي في الدّراسة، وتختلف عن دراسة سيددكي وارا (Seddiky& Are, 2015) التي استخدمت المنهج النوعي والكمي.
- أجمعت جميع الدّراسات السابقة على دور الحوكمة الإلكترونية في دعم وتطوير التعليم كدراسة الحمود (٢٠١٢)، ودراسة سيددكي وارا (Seddiky& Are, 2015) ودراسة دهامونيا (Dhamuniya,2015). وأكدت دراسة الهروط (٢٠١٨) على الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية ودورها في تميز الأداء الجامعي. وتتميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات كونها تتبّع واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في النظام الإلكتروني نور، وتسعى لتحديد لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في النظام الإلكتروني نور من وجهة نظر المشرفات التربويات.

الطريقة والإجراءات

منهجيــة الدّراســة: وفقاً لطبيعة الدّراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته مع طبيعة الدّراسة وأهدافها.

مجتمع الدّراسة وعينتها: تكوّن مجتمع الدّراسة من المشرفات التربويات في مكاتب التعليم العام بمدينة الرياض، والبالغ عددهنّ (٥٣٥) مشرفة تربوية للعام الدراسي١٤٣٩/١٤٤٠هـ، وفق إحصائية إدارة التخطيط والتطوير بمدينة الرياض. وتم تحديد عينة الدّراسة بطريقة عشوائية، بنسبة (٣٠%) من المجتمع الأصلي، وقد تمكّن الباحثان من توزيع (١٦٠)، تم استرداها كاملة، وبعد استبعاد (١٠) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي بلغ حجم العيّنة (١٥٠) مفردة.

أداة الدّراسة: جرى تصميم استبانة لجمع البيانات بالرجوع إلى الأدبيات والدّراسات السابقة ذات العلاقة، وتكوّنت الاستبانة في صورتها النهائية من بيانات أولية تتمثل في: تحديد المؤهل الدراسي وسنوات الخبرة في العمل الإشرافي، و(٣٠) عبارة موزعة على مجالين، المجال الأول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض. المجال الثاني متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، وهي: المحور الأول متطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور. والمحور الثاني متطلبات تحقيق الإفصاح والشفافيّة في نظام نور. والمحور الثالث متطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور. كما تم تحديد مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الذي اشتمل على: عالية جدّاً (٥)، وعالية (٤)، ومتوسطة (٣) ومنخفضة (٢)، ومنخفضة جداً (١)، وتم اعتماد المقياس التالي لتقسيم الدرجات، كما في الجدول:

جدول (١): مدى ودرجة الاستجابة وفقاً للمقياس ذي الخمس درجات.

المدى	درجة الموافقة
١,١٧٩	منخفضة جدّاً
١,٨ –٢,٢٥٩	منخفضة
٢,٦ – ٣,٣٩	متوسطة
٣,٤٠– ٤,١٩	عالية
٤,٢٠ – ٥	عالية جدّاً

صدق أداة الدراسة: إن أحد الأسس العلمية لتقنين المقياس، توافر خاصية الصدق (Validity)، وللتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحثان باستخدام طريقتين على النحو الآتي:

أ- **الصدق الظاهري للأداة:** للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من المتخصصين في الإدارة التربوية، لتحكيمها وإبداء وجهات نظرهم حول مدى ملاءمة كل عبارة للمجال الذي تنتمي إليه، ومدى وضوحها من الناحية اللغوية، بعد ذلك قامت الباحثة بكتابة الاستبانة مع مراعاة التعديلات المقترحة لتصبح في صورتها النهائية التي طبقت بها.

ب- **صدق الاتساق الداخلي للأداة:** اعتمدت الدّراسة في حساب صدق أداة الدّراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف إلى التعرف إلى مدى الاتساق الداخلي لأداة الدّراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي (PearsonCorrelation) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال؛ لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمّنة في أداة الدّراسة بمعنى "صدق المضمون"، وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبانة، ودرجة كل مجال من مجالات الاستبانة، ويمكن توضيح معاملات ارتباط بيرسون لمجالات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة، كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (٢): معاملات ارتباط بيرسون لمجالات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	عدد العبارات	معامل الارتباط	الدلالة
١	المجال الأول	١٢	٠,٨٩	٠,٠١
٢	المجال الثاني	١٨	٠,٩٣	٠,٠١
٣	مجموع عبارات الاستبانة ككل	٣٠	٠,٩٣	٠,٠١

يتضح من الجدول (٢) ارتباط مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية بارتباطات موجبة ودالة إحصائيّاً عند مستوى (٠,٠١)، مما يعني أن جميع مجالات الاستبانة تتمتّع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع مجالات الاستبانة.

ثبات أداة الدّراسة: للتأكد من ثبات أداة الدّراسة تم استخراج معاملات ثبات الاتساق الداخلي الكلي لأداة الدراسة لكل مجال، وفقاً لمعادلة ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٣): قيم معامل الثبات لأداة البحث.

المجال	عدد العبارات	قيم معامل "ألفا كرونباخ "Alpha-Cronbach
المجال الأول	١٢	٠,٨٩
المجال الثاني	١٨	٠,٧٦
الاستبانة ككل	٣٠	٠,٩١

يتضح من الجدول (٣)، أن قيم معاملات ثبات قيم معامل "ألفا كرونباخ Alpha-Cronbach" تراوحت ما بين (٠,٧٦-٠,٨٩)، وأن معامل الثبات للاستبانة ككل بلغ (٠,٩١)، مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

متغيرات الدراسة: تشتمل الدراسة على المتغيرات الآتية:

١. المتغيرات التصنيفية وتشمل:
- متغير المؤهل الدراسي، وله ثلاث مستويات: (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- متغير الخبرة في العمل الإشرافي، وله أربع مستويات: (أقل من خمس سنوات، من٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات، من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة، أكثر من ١٥ سنة).

٢. المتغير التابع: متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في نظام نور من وجهة نظر المشرفات التربويات، وشملت: (القوانين والأنظمة، الإفصاح والشفافية، المساءلة والمحاسبية).

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدّراسة والوصول للنتائج، تم استخراج المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين آحادي الاتجاه (One Way Analysis) لمعرفة دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية، واختبار شيفيه للمقارنات المتعددة (Schaffe Multi Comparison Test) بهدف تحديد اتجاه دلالة الفروق.

نتائج الدّراسة ومناقشتها وتفسيرها

للحصول على نتائج الدّراسة، سيتم عرضها وتحليلها ومناقشتها مرتبة وفقًا لأسئلة الدراسة:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول "ما واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات؟" ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مفردات الدّراسة حول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
.١	يتوفر بنظام نور دليل إجرائي يتضمن خطوات وإجراءات العمل في مكاتب التعليم.	٣,٤٠	١,٥٦	٣	**عالية**
.٢	يتيح نظام نور لمكاتب التعليم نشر خططهم السنوية ومدى الإنجاز المتحقق فيها.	٣,٥٦	١,٤٠	١	**عالية**
.٣	يتيح نظام نور للمشرفات التربويات الاطلاع على اللوائح والتقارير كافة مباشرة.	٣,٥١	١,٤٣	٢	**عالية**
.٤	يتضمن نظام نور معايير واضحة لمنح الحوافز للمشرفات التربويات.	٣,٠٨	١,٤٥	٩	**متوسطة**
.٥	يُستخدم نظام نور للإعلان عن الموارد المالية لمكتب التعليم ومخصصات البرامج.	٣,٢٢	١,٦٤	٤	**متوسطة**
.٦	يوجد في نظام نور آلية واضحة لتقويم الأداء الوظيفي.	٣,١٧	١,٦١	٦	**متوسطة**
.٧	يوفّر نظام نور للمشرفات التربويات المعلومات الدقيقة والمحدثة عن المدارس.	٣,٠٤	١,٥١	٨	**متوسطة**
.٨	يوفر نظام نور قاعدة بيانات عن جميع المشرفات التربويات في مكتب التعليم.	٣,٠٢	١,٥٠	٧	**متوسطة**
.٩	يحدد نظام نور مسؤوليات المشرفات التربويات في مكتب التعليم.	٢,٧١	١,٤٣	١٢	**متوسطة**
.١٠	تقوم إدارة مكتب التعليم دورياً بمراجعة العمليات التي تقوم بها المشرفات التربويات في نظام نور.	٢,٧٧	١,٤٣	١١	**متوسطة**
.١١	يسمح نظام نور برفع اعتراضات المشرفات التربويات حول نتائج تقييم الأداء الوظيفي.	٣,١٨	١,٣٣	٥	**متوسطة**
.١٢	يتم مراجعة أداء مكتب التعليم من قبل مراجعين خارجيين من خلال نظام نور.	٢,٨٦	١,٤٥	١٠	**متوسطة**
	المجموع	٣,٢١	٠,٨١	-	**متوسطة**

يتضح من الجدول (٤) أن واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض جاءت بدرجة "متوسطة"؛ بمتوسط حسابي(٣,٢١)، وانحراف معياري(٠,٨١). واحتلت

العبارة (٢) التي نصت على "يتيح نظام نور لمكاتب التعليم نشر خططهم السنوية ومدى الإنجاز المتحقق فيها" المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي(٣,٥٦)، وانحراف معياري(١,٤٠)، وبدرجة "عالية". وجاءت العبارة (٣) التي نصّت على "يتيح نظام نور للمشرفات التربويات الاطلاع على اللوائح والتقارير كافة مباشرة المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي(٣,٥١)، وانحراف معياري (١,٤٣) وبدرجة "عالية". بينما جاءت العبارة (٩) التي نصت على "يحدّد نظام نور مسؤوليات المشرفات التربويات في مكتب التعليم" المرتبة الأخيرة؛ بمتوسط حسابي(٢,٧١)، وانحراف معياري(١,٤٣)، وبدرجة "متوسطة".

وقد يُعزى ذلك إلى قلة الخطط المستقبلية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، وكذلك قلة مشاركة أفراد عيّنة الدّراسة من المشرفات التربويات في وضع الخطط التي تستهدف تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، رغم وجود اهتمام بقياس مؤشرات الأداء مع تطبيق منظومة مؤشرات قيادة الأداء الإشرافي والمدرسي لتحقيق الكفاءة والفاعلية، إلا أن هذا الاهتمام بالمؤشرات قد قابله غياب واضح للنتائج التي حقّقتها مكاتب التعليم، إضافة إلى ضعف انتشار مصطلح الحوكمة الإلكترونية بين المشرفات التربويات بمدينة الرياض.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سيددكي وارا (Seddiky& Are, 2015) التي أشارت إلى أنه على الرغم من وجود بعض القيود في تكنولوجيا المعلومات، إلا أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في قطاع التعليم يسهم في تحسّن نوعية التعليم، وتنمية المهارات البشرية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشجيري (٢٠١٨) التي أشارت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية (الاستشارة الإلكترونية– الرقابة الإلكترونية– الارتباط الإلكتروني) جاءت بدرجة عالية في الإدارات المحلية لمحافظة بغداد.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما متطلبات تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات؟" ومناقشتها وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: متطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور

للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مفردات الدّراسة حول متطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
.١٣	منح مديرة المكتب صلاحيات في نظام نور تتناسب مع تطبيق الحوكمة الإلكترونية.	٣,٢٤	١,٥١	٦	**متوسطة**
.١٤	رفع خطة مكتب التعليم السنوية بما تتضمنه من رؤية ورسالة وأهداف في نظام نور.	٣,٦٢	١,٣٤	١	**عالية**
.١٥	توفير الأنظمة والسياسات التعليمية في نظام نور بحيث يسهل الاطلاع عليها والعمل بها.	٣,٥٨	١,٤٠	٢	**عالية**
.١٦	تضمين نظام نور للأدلة التنظيمية والتي تتيح للمشرفات التربويات التعرف إلى الوصف الوظيفي للأعمال التي يقمن بها.	٣,٥٦	١,٤٩	٣	**عالية**
.١٧	الإعلان عن تشكيل اللجان في مكتب التعليم والمهام المرتبطة بكل لجنة في نظام نور.	٣,٣٨	١,٥١	٥	**متوسطة**
.١٨	تحديد أنظمة واضحة في نظام نور للترشيح للدورات التدريبية لمنسوبات مكتب التعليم.	٣,٤١	١,٥٤	٤	**عالية**
	المجموع	٣,٨٩	٠,٩١١	-	**عالية**

يتّضح من الجدول (٥) أن متطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور جاءت بدرجة "عالية"؛ بمتوسط حسابي(٣,٨٩)، وانحراف معياري(٠,٩١١)، والتي تعدّ الخطوة الأولى لتوفير إطار تشريعي للحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم، وخلق بيئة عمل تتناسب ومتطلبات الحوكمة الإلكترونية وترسخ مبادئها. وقد جاءت العبارة (١٤) التي نصت على "رفع خطّة مكتب التعليم السنوية بما تتضمنه من رؤية ورسالة وأهداف في نظام نور" في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي(٣,٦٢)، وانحراف معياري(١,٣٤)، وبدرجة "عالية". وجاءت العبارة (١٥) التي نصّت على "توفير الأنظمة والسياسات التعليمية في نظام نور بحيث يسهل الاطلاع عليها والعمل بها" في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي(٣,٥٨)، وانحراف معياري (١,٤٠)، وبدرجة "عالية". بينما جاءت العبارة (١٣) التي نصت على "منح مديرة المكتب صلاحيات في نظام نور تتناسب مع تطبيق الحوكمة الإلكترونية" في المرتبة الأخيرة؛ بمتوسط حسابي(٣,٢٤)، وانحراف معياري(١,٥١)، وبدرجة "متوسطة".

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الخلاوي (٢٠١٨) والتي أوضحت أن متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة (التشريعية–التنظيمية–الشخصية) من وجهة نظر المشرفات التربويات في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض، جاءت بدجة عالية في جميع المجالات

المحور الثاني: متطلبات تحقيق الإفصاح والشفافية في نظام نور

للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مفردات الدّراسة حول متطلبات تحقيق الإفصاح والشفافية في نظام نور.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
.١٩	توفير نظام اتصال فاعل في مكتب التعليم في نظام نور.	٣,٥٤	١,٤٣	١	**عالية**
.٢٠	الإعلان عن نتائج التقارير الدورية لمؤشرات الأداء في مكتب التعليم في نظام نور.	٣,٥٢	١,٤٥٠	٢	**عالية**
.٢١	نشر التقارير المتعلقة بميزانيّة مكتب التعليم في نظام نور.	٣,٠٦	١,٤٥	٥	**متوسطة**
.٢٢	الإفصاح عن سياسة المكافآت والتعويضات والبدلات لمنسوبات مكتب التعليم في نظام نور.	٣,٢٠	١,٦٥	٣	**متوسطة**
.٢٣	الإعلان عن تقارير وتوصيات الاجتماعات وورش العمل بمكتب التعليم في نظام نور.	٣,١٨	١,٦٠	٤	**متوسطة**
.٢٤	تمكين مكاتب التعليم والمجتمع من الاطلاع على نتائج أداء مكاتب التعليم الأخرى من خلال نظام نور.	٣,٠٦	١,٥٠	٦	**متوسطة**
	المجموع	٣,٣١	٠,٧٩		**متوسطة**

يتضح من الجدول (٦) أن متطلبات تحقيق الإفصاح والشفافية في نظام نور، جاءت بدرجة "متوسطة"؛ بمتوسط حسابي (٣,٣١)، وانحراف معياري بلغ (٠,٧٩). وقد جاءت العبارة (١٩) التي نصّت على "توفير نظام اتصال فاعل في مكتب التعليم في نظام نور" في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي(٣,٥٤)، وانحراف معياري(١,٤٣)، وبدرجة "عالية". وجاءت العبارة (٢٠) التي نصت على "الإعلان عن نتائج التقارير الدورية لمؤشرات الأداء في مكتب التعليم في نظام نور" في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي(٣,٥٢)، وانحراف معياري(١,٤٥٠)، وبدرجة "عالية". بينما جاءت العبارة (٢٤) التي نصت على "تمكين مكاتب التعليم والمجتمع من الاطلاع على نتائج أداء مكاتب التعليم الأخرى من خلال نظام نور" في المرتبة الأخيرة؛ بمتوسط حسابي (٣,٠٦)، وانحراف معياري(١,٥٠)، وبدرجة "متوسطة".

وتؤكد هذه النتيجة توجّه بعض المشرفات التربويات في مكاتب التعليم لأن تكون أعمالهم واضحة ومعلنة وفق الأهداف المحددة، وتختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسة الزهراني (٢٠١٤)،

والتي توصّلت إلى أن المشرفين يرون أن متطلبات ممارسة الشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم جاءت بدرجة عالية.

المحور الثالث: متطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور

للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مفردات الدّراسة حول متطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
٢٥.	الإعلان عن آليات المساءلة والمحاسبية الإلكترونية لجميع منسوبات مكتب التعليم في نظام نور.	٣,٠٢	١,٤٩	٣	**متوسطة**
٢٦.	توجيه مساءلة إلكترونية من قبل إدارة مكتب التعليم للمشرفات التربويات في حال لزم الأمر عبر نظام نور.	٢,٧١	١,٤٠	٦	**متوسطة**
٢٧.	توفير تقارير إلكترونية لكل مساءلة في نظام نور.	٢,٧٩	١,٤٣	٥	**متوسطة**
٢٨.	الاعتماد على تقارير الأداء الإلكتروني للمشرفات التربويات في نظام نور.	٣,٢٠	١,٣٤	٢	**متوسطة**
٢٩.	تمكين المجتمع المحلي من مساءلة مكاتب التعليم عن مستوى أداء المدارس والمعلمات عبر نظام نور.	٢,٨٤	١,٤٥	٤	**متوسطة**
٣٠.	توفير نظام لتلقي الشكاوى والاقتراحات والتعامل معها عبر نظام نور.	٣,٢٢	١,٥٢	١	**متوسطة**
	المجموع	٢,٩٦	١,٢١	–	**متوسطة**

يتضح من الجدول (٧) أن متطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور، جاءت بدرجة "متوسطة"؛ بمتوسط حسابي (٢,٩٦)، وانحراف معياري (١,٢١). وقد احتلت العبارة (٣٠) التي نصت على "توفير نظام لتلقي الشكاوى والاقتراحات والتعامل معها عبر نظام نور" في المرتبة الأولى؛ بمتوسط حسابي(٣,٢٢)، وانحراف معياري(١,٥٢)، وبدرجة "متوسطة". وجاءت العبارة (٢٨) التي نصت على "الاعتماد على تقارير الأداء الإلكترونية للمشرفات التربويات في نظام نور" في المرتبة الثانية؛ بمتوسط حسابي(٣,٢٠)، وانحراف معياري(١,٣٤)، وبدرجة "متوسطة". بينما جاءت العبارة (٢٦) التي نصت على "توجيه مساءلة إلكترونية من قبل إدارة مكتب التعليم للمشرفات التربويات في

حال لزم الأمر عبر نظام نور" في المرتبة الأخيرة؛ بمتوسط حسابي (٢,٧١)، وانحراف معياري(١,٤٠)، وبدرجة "متوسطة".

وتؤكد هذه النتيجة حاجة مكاتب التعليم إلى تفعيل الأنظمة التي تدعم الرقابة الداخلية وتحقق أهداف المساءلة والمحاسبية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة العثمان (٢٠١٧) والتي توصّلت إلى أن متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم جاءت بدرجة عالية جدّاً.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، تُعزى لاختلاف متغيّرَيْ (المؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة في المجال الإشرافي)؟"، ومناقشتها:

١- عرض النتائج المتصلة بمتغير المؤهل الدراسي ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (٨): التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض طبقاً لمتغير المؤهل الدراسي

المجال / والمحور		المؤهل الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
المتطلبات	الأول	بكالوريوس	١٠٠	٢١,٠٧٠٠	٧,٢١٧٠٦	١,٢٩٧	٠,٢٧٦
		ماجستير	٣٩	١٩,٤٨٧٢	٧,٠٢٩٥٣		
		دكتوراه	١١	٢٣,٠٩٠٩	٦,٧٧٤٢٨		
	الثاني	بكالوريوس	١٠٠	١٩,٤٩٠٠	٨,٦٢٢٨٤	٠,٤٧٥	٠,٦٣٢
		ماجستير	٣٩	١٩,١٢٨٢	٧,٩٣١٢٢		
		دكتوراه	١١	٢١,٩٠٩١	٩,١٧٠١١		
	الثالث	بكالوريوس	١٠٠	١٧,٨٤٠٠	٧,٨٨٦٤٧	١,٥٢٧	٠,٢٢١
		ماجستير	٣٩	١٦,٦٦٦٧	٧,٣٢٠٩٦		
		دكتوراه	١١	٢١,٢٧٢٧	٧,٧٩٨٦٠		

*دالة عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥).

يتّضح من جدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات توفير (القوانين والأنظمة، الإفصاح والشفافية، المساءلة والمحاسبيّة) في نظام نور، تُعزى لمتغير المؤهل الدراسي. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى مدى قناعة المشرفات التربويات بأهمية تطبيق تلك الأنظمة في تطوير المنظومة التعليمية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العثمان (٢٠١٧)، ودراسة المالكي (٢٠١٥).

٢- عرض النتائج المتصلة بمتغير الخبرة في المجال الإشرافي ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (٩): التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض طبقاً لمتغير الخبرة في المجال الإشرافي.

المجال / المحور		الخبرة في المجال الإشرافي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
المتطلبات	الأول	أقل من ٥ سنوات.	٥٢	٢٢,٠٠	٧,٠١٨	٠,٨١٧	٠,٤٨٦
		من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٤	٢٠,٠٤	٧,٩٧		
		من١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	٢١	٢٠,٨٥	٧,٧٦٠		
		من ١٥ سنة فأكثر.	٥٣	١٩,٩٦	٦,٦٧٩		
	الثاني	أقل من ٥ سنوات.	٥٢	٢٠,٦٧	٨,٣٥٦	٠,٦٦٩	٠,٥٧٢
		من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٤	١٨,٦٦	٩,٠٦٨		
		من ١٠سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	٢١	٢٠,٣٣	٨,٤٥٧		
		من ١٥ سنة فأكثر.	٥٣	١٨,٦٠	٨,٣٥٨		
	الثالث	أقل من ٥ سنوات.	٥٢	١٩,٠٣	٧,٦٥٦	٠,٦٦٩	٠,٥٥٩
		من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٤	١٧,٠٠	٩,٢٩٢		
		من ١٠سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	٢١	١٧,٢٨	٧,٧٥٩		
		من ١٥ سنة فأكثر.	٥٣	١٧,١١	٧,١٧٨		

*دالة عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥).

يتّضح من جدول (٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات توفير (القوانين والأنظمة، الإفصاح والشفافية، المساءلة والمحاسبية) في نظام نور، تُعزى لمتغير سنوات الخبرة في المجال الإشرافي. وتُعزى هذه النتيجة إلى إدراك جميع أفراد عينة الدّراسة من ذوي الخبرة الأعلى أو من ذوي الخبرة الأقل لأهمية توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، وذلك لمواكبة المتغيرات الحديثة في مجال أتمتة العمليات، مما ينعكس إيجاباً على تحسين أداء مكاتب التعليم ويجعلها أكثر كفاءة وفاعلية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخلاوي (٢٠١٨)، وتختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسة المالكي (٢٠١٥) والتي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة تعزى لصالح (سنوات الخبرة)، في مجال (واقع المسألة التربوية)، حيث كانت الفروق لصالح ١٠ سنوات فأكثر.

ملخص نتائج الدّراسة:

بناءً على ما سبق توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج.

١- النتائج المتعلقة بواقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات.

أظهرت نتائج الدّراسة أن استجابات أفراد عينة الدّراسة حول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في مدينة الرياض جاءت بدرجة "متوسطة"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي(٣,٢١)، وانحراف معياري (٠,٨١).

جاءت موافقة أفراد عينة الدّراسة على العبارة (٢) التي نصت على "يتيح نظام نور لمكاتب التعليم نشر خططهم السنوية ومدى الإنجاز المتحقّق فيها" في المرتبة الأولى؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي(٣,٥٦)، وانحراف معياري (١,٤٠)، وجاءت الموافقة بدرجة "عالية".

جاءت موافقة أفراد عينة الدّراسة على العبارة (٣) التي نصت على "يتيح نظام نور للمشرفات التربويات الاطلاع على اللوائح والتقارير كافة مباشرة" في المرتبة الثانية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي(٣,٥١)، وانحراف معياري(١,٤٣) وجاءت الموافقة بدرجة "عالية".

جاءت موافقة أفراد عينة الدّراسة على بقية عبارات المجال الأول والمتعلق بواقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض بدرجة "متوسطة".

٢- النتائج المتعلقة بمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض، من وجهة نظر المشرفات التربويات.

أ. المحور الأول: متطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور:

أظهرت نتائج الدّراسة أن استجابات أفراد عينة الدّراسة حول إجمالي عبارات المحور الأول المتعلق بمتطلبات توفير القوانين والأنظمة في نظام نور جاءت بدرجة "عالية"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي(٣,٨٩)، وانحراف معياري(٠,٩١١).

ب. المحور الثاني: متطلبات تحقيق الإفصاح والشفافية في نظام نور:

أظهرت نتائج الدّراسة أن استجابات أفراد عينة الدّراسة حول إجمالي عبارات المحور الثاني المتعلق بمتطلبات تحقيق الإفصاح والشفافية في نظام نور جاءت بدرجة "متوسطة"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٣١)، وانحراف معياري (٠,٧٩).

ج. المحور الثالث: متطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور:

أظهرت نتائج الدّراسة أن استجابات أفراد عينة الدّراسة حول إجمالي عبارات المحور الثالث المتعلق بمتطلبات توفير المساءلة والمحاسبية في نظام نور جاءت بدرجة "متوسطة"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٩٦)، وانحراف معياري (١,٢١).

٣- النتائج المتعلقة بمعرفة الفروق في استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض طبقاً لمتغير (المؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة في المجال الإشرافي).

أظهرت نتائج الدّراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدّراسة حول متطلبات توفير (القوانين والأنظمة، الإفصاح والشفافية، المساءلة والمحاسبية) في نظام نور، تُعزى لمتغيّري (المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة في المجال الإشرافي).

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدّراسة، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

١. تبنّي مكاتب التعليم الحوكمة الإلكترونية في نظام نور كأسلوب إداري حديث، ونشر ثقافته بين منسوبات مكاتب التعليم، وتوضيح دوره في تحقيق أهداف مكاتب التعليم، وتحقيق التميّز المؤسسي لها.

٢. إعادة صياغة اللوائح والأنظمة، والتأكّد من كفايتها لمعالجة احتياجات مكاتب التعليم وفق مبادئ الحوكمة الإلكترونية، بما يتلاءم مع التوجهات الحديثة وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
٣. تعزيز فاعلية وكفاءة مكاتب التعليم من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، مما يخلق بيئة تنظيمية تعمل على التحسين المستمر.
٤. توفير قنوات اتصال مفتوحة على المستويات كافة من خلال الاستثمار الأمثل لنظام نور كنظام رسمي في وزارة التعليم.
٥. نشر ثقافة المساءلة والمحاسبية وتوضيح دورها في تحسين العمل، وإزالة المخاوف من تطبيقها من خلال وضع مؤشرات أداء واضحة تستدلّ بها المشرفات التربويات للوصول للأداء المطلوب.
٦. منح المشرفات التربويات في مكاتب التعليم، فرصة المشاركة في صنع القرارات الإداريّة والتعليميّة.

مقترحات لدراسات مستقبليّة:

في ضوء أهداف الدّراسة ونتائجها، تقترح الباحثة إجراء بعض الدّراسات للمساهمة في إثراء المجال التربوي، وهي كالآتي:

- دراسة حول دور القيادات التربوية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم.
- دراسة عن معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات.
- دراسة تأثير تطبيق الحوكمة الإلكترونيّة في مكاتب التعليم على تحقيق التميز المؤسسي.
- دراسات مقارنة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في التعليم العام مع بعض الدول ذات التجارب الناجحة في تطبيقها.

المراجع العربيّة:

أبا الخيل، عبد الله بن سلمان. (٢٠١٢). التطوير التنظيمي لمكاتب التربية والتعليم في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.. "تصور مقترح". رسالة دكتوراة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض.

أحمية، فاتح. (٢٠١٤). الحوكمة الإلكترونية.. إطارها المفاهيمي والتنظيمي. ملتقى جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بوقرة، الجزائر.

أبو حجر، سامح رفعت، وعابدين، أمينة محمد. (٢٠١٤). دور آليات تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحدّ من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحكومة الإلكترونية. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة.

أبو النصر. مدحت. (٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة.. فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

البسام، بسام عبد الله. (٢٠١٦). الحوكمة في القطاع العام. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

الحبيب، عبد الرحمن (٢٠١٥). متطلبات تطوير نظام الإدارة التربوية "نظام نور" في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض في ضوء التجارب العالميّة. مجلة كلية التربية بأسيوط، مصر، ٣١(٤)، ٢٦٤-٣٠٥.

الخلاوي، نوف بنت فهد. (٢٠١٨). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مكاتب التعليم للبنات بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض.

الدخيل، سعد. (١٤٣٥). واقع تطبيق نظام "نور" ومساهمته في تجويد العملية الإدارية في مدارس التعليم العام للبنين والبنات بمحافظة شقراء (من وجهة نظر المديرين والمديرات). مشروع تخرج ماجستير غير منشور. قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.

الزهراني، محمد بن سودان. (٢٠١٤). درجة ممارسة مديري مكاتب التربية والتعليم للشفافية الإدارية من وجهة نظر المشرفين التربويين بمدينة الرياض. رسالة ماجستير. قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الزهيري، طلال ناظم. (٢٠١١). الأرشفة الإلكترونية.. البوابة العملية للحوكمة الإلكترونية. ورقة عِلميّة مقدّمة إلى المؤتمر الثامن عشر لكلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق.

الشجيري، مصطفى محمد. (٢٠١٨). تقييم واقع الحوكمة الإلكترونيّة في الإدارات المحلية لمحافظة بغداد. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة آل بيت: الأردن.

الشريف، عمر، وبيومي، هشام، وعبد العليم، أسامة. (٢٠١٣). الإدارة الإلكترونية.. مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الشويخ، كارم. (٢٠١٤). الدمج بين الجودة والحوكمة.. مدخل جديد لتحسين أداء المؤسسات. بحوث وأوراق مؤتمر حالة الحوكمة والإدارة العامة في الدول العربية.. خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة. المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ١١٣- ١٥١.

العثمان، خالد بن عبد العزيز. (٢٠١٧). تطبيق المحاسبية التعليميّة في مكاتب التعليم في ضوء النماذج العالمية.. "تصور مقترح". رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية. جامعة الملك سعود: الرياض.

عمران، خلود موسى وجراح، ندى بدر. (٢٠١٤). تأمين حماية مواقع الحوكمة الإلكترونية للشركات في محافظة البصرة دراسة استطلاعية. مجلة دراسات البصرة، ٩، (١٨).

الغامدي، مشاعل بنت علي. (٢٠١٣). معوّقات تطبيق الإدارة اللامركزية بمكاتب التربية والتعليم في مدينة الرياض. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض.

غنيمي، سامي محمد. (٢٠١٧). نحو معيار محاسبي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضوء تطوّر تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات.. دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، مصر، مجلد (٢١) عدد (٣)، ٤٢٠-٤٩٠.

القرزعي، مها أحمد. (١٤٣٧). تطوير أداء مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير التميز المؤسسي.. "تصور مقترح". رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم الإدارة والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

لواطي، فطيمة الزهراء. (٢٠١٥). معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية E-Governance في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.. دراسة حالة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

المالكي، جابر بن هلال. (٢٠١٥). درجة ممارسة مكاتب التربية والتعليم للمساءلة التربوية من وجهة نظر مديري مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير. قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المحرج، نهال عبد الرحمن. (٢٠١٦). واقع التطوير التنظيمي في مكاتب التعليم بمدينة الرياض. رسالة ماجستير. كلية الشرق العربي للدراسات العليا: الرياض.

مرزوق. فاروق. (٢٠١٢). حوكمة التعليم المفتوح.. منظور استراتيجي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مريزيق، عدمان، ولونيس، حسينة. (٢٠١٤). الحوكمة الإلكترونية مخلّ لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد (٥) العدد (٢)، ١٣٧-١٤٩.

المعايطة، عبد العزيز عطا الله. (٢٠٠٧). الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الهروط، العنود. (٢٠١٨). الاتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية وأثرها في تميز الأداء الجامعي.. دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠١٩). مسترجع بتاريخ ١٤٤٠/٣/١٦هـ من: https://www.stats.gov.sa/ar/page/72

وثيقة رؤية 2030 المملكة العربية السعودية. (٢٠١٦). مسترجع بتاريخ ١٤٤٠/٣/١٦هـ من: http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422

وزارة التعليم. إحصائية إدارة التخطيط والتطوير بإدارة تعليم الرياض للعام الدراسي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ.

المراجع الأجنبيّة:

Alhomod, S. (2012). E Governance in Education: Reasons for introduction and Impact, International Journal of Scientific & Engineering Research, 3(2), 1-4.

Dhamuniya, S (2015). E-Gonernance in rajasthan state universityes: impacts and impediments, International Journal of Social Sciences and Management A Rapid Publishing Journal, 2(1), 31-35.

Dhindsa, B, Narang, M, Choudhary, K. (2013).Benefits and Challenges of E-Governance Portal. International Journal of Soft Computing and Engineering (IJSCE), 3(5), 2231-2307.

Kumar, P and Murugadoss, K.(2010). E-Governance and Impact in Educational Sector. By http://www.indianmba.com/Faculty_Column/FC1231/fc1231.html.

Seddiky, A & Are, E (2015). Application of e-governance in education sector to enhance the quality of education and human resource development in bangladesh. European Scientific Journal February, 11(4), 386-404.

Shrivastava, R., Raizada, A., & Saxena, N. (2014). Role of e-Governance to strengthen higher education system in India. Journal of Research & Method in Education (IOSR-JRME), 4(2), 57-62.